النفس التي كانت مومنة قبل كاسبة في ايمانها خيرا بقبول صالح كسبها بعده
كما هو مفهوم الاية الكريمة ومفهومها ايضا ان النفس التي امنت قبل
ينفعها ايمانها بمجرده وهو نقيض ما ادعاه الزمخشري **فان قلت**
فلو عمل المومن الذي لم يتقدمه خير مع عدم قبول توبته لانه مامور بزعمك
هل يجزيه ويثاب ولكن نفى عنه النفع لان ثوابه منحبط بجنب الكبيرة
ويكون النفي حقيقة عند ابي علي ومجازا عند ابي هاشم على مقتضى مذهبيهما
في كيفية الموازنة **قلت** يجزيه لموافقته الامر فتسقط عنه المطالبة
الشرعية ولا يعاقب على ترك هذه الصلوة مثلا وكذلك الكافر ايضا لا يعاقب
على ترك الشهادتين في مستقبل امره حيث جاء بهما بعد لكن العقاب على ما سلف
واما الثواب فيحتمل ان يثاب ويحتمل ان لا يقبل منه كما لا يقبل من الكافر
اذ الكفر وساير الكباير يجمعها العصيان وهو جنس يدخل تحته العظيم والاعظم
والحقير والاحقر فلو تركنا وعقولنا لم نشر الى مرتبة من العصيان انها حد
للكفر وما دونها غيره كما لم نشر فيما دون الكفر بعقولنا الى الموضع الذي
هو حد الصغر والكبر ولذا لما ارادوا تحديد الكفر قالوا الكفر ما يستحق
عليه انواع العقاب وهذا الحد مما لم يدخل فيه الا ابليس او فرعون او نحوهما
وانما صار الكفر نوعا متميزا في الاحكام دنيوية واخروية بخبر الشارع فاذا
اخبرنا انه لا يقبل عمل مع الكباير غير المشرك من المصر في وقت او مطلقا
قبلناه كما قبلنا انه لا يقبل عمل مع الكفر سوا لم يبق مع الاستنكار سوا ان هذا
غير مالوف قبل انغلاق باب التوبة على ان في تعميم القبول الان من فاعل
الكبيرة نزاع اذا كان بمعنى الاثابة لا بمعنى الاجزا وهو قول من لم يجعل
الاثابة لازمة للعمل لزوما عقليا كما هو الحق فهو يجوز ان لا يثاب ايضا
وهو ظاهر قوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين فان صاحب الكبيرة ليس
بمتق عند المعتزلة واما عند غيرهم وان كان المومن متقيا مثابا بمقتضى
الوعد لكن على الجملة ولا مانع من تخصيص العمومات الدالة على الوعد وهو
ظاهر الادعية الواردة في طلب القبول ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم
وحاصله ان الثواب برحمة الله لا بالعمل بل الاحاديث
الجمة وهو مقتضى ان وجه العبادة ليس هو الثواب لكن لما ناسب تخصيص

الرحمة

الرحمة بالمحسنين وقربها منهم مجازاة واجرا اذا اخبر الله سبحانه بفعله ذلك المناسب
وهذا لا يقتضي وجوبه وان كان لا بد منه وصاحب الكبيرة المناسبة فيه
غير تامة ما لم تتمها الرحمة الواسعة ونصوص الوعد انما جاءت لمطلق العامل
والفرد الكامل المقطوع به هو من لم يقارف ذنبا فهذا هو الذي يقطع له بما الزمه
الكريم الشكور فان اريد بالوجوب هذا القدر فالامر سهل غير انه لا ينفعهم
فيما يرتبون على الوجوب بالمعنى الذي يريدون **وحاصل الحاصل**
ان ترتيب الثواب على العمل من نحو ترتيب الحكم على الوصف المناسب وهو انما
يلزم الحكم على المتصف به حيث انه متصف به ولا يلزم من الاتصاف به
كونه مقتضيا تاما الا بحسب الظاهر **وقد جاءت** الادلة السمعية
مصرحة انه لا يدخل احد الجنة الا برحمة الله تعالى وايضا كثرة المحبطات
وكثرة النعم وعمومها فهي معارضة لذلك المقتضي لو لزم كما في حديث صاحب
الجزيرة الذي يقال له ادخلوا عبدي الجنة برحمتي فيقول رب بعملي فيحسب عمله
فلا يفي بنعمة السمع فيقول الله ادخلوا عبدي النار ثم يقول برحمتك رب
فيقول ادخلوا عبدي الجنة برحمتي فنعم العبد كنت ولذا قال النبي صلى الله
عليه وسلم **فيما رواه البخاري** واعلموا انه لن يدخل احدكم الجنة عمله قالوا
ولا انت يا رسول الله قال ولا انا حتى يتغمدني الله بمغفرة ورحمة لان نعم الله
شاملة وحقه اعظم من ان يبلغ العبد غايته ولذا قال صلى الله عليه وسلم في
حديث عايشة في الصحيحين من نوقش الحساب عذب فقلت اليس الله يقول
فاما من اوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا وينقلب الى اهله
مسرورا فقال ذلك العرض وليس احد يحاسب يوم القيمة الا هلك وصفة
العرض **في حديث** ابن عمر وهو في الصحيحين مرفوعا يدنو المومن من ربه
حتى يضع عليه كنفه فيقرره بذنوبه فيقول اتعرف ذنب كذا اتعرف ذنب كذا
فيقول اعرف رب مرتين فيقول سترتها عليك في الدنيا واغفرها لك اليوم
ثم يعطى صحيفة حسناته وهذا هو فصل الخطاب في هذه المسألة التي
اعتمد فيها ناس على العمل واطرح اخرون جانبه مع ترداد سببيته في الكتاب
والسنة فالعمل سبب لحق وعد الكريم مع اعتداده به لكونه شكورا ونزل
حساب عبده الضعيف فلله الحمد والثنا كما يجب والاعتماد دائما هو على رحمة

Copyright @ King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)